

المحكمة تقضي بأحقية «82» مواطنا بمكافأة نهاية الخدمة



المحكمة الإدارية



لجنة فحص المنازعات أقرت بحقوقهم وقضايا الدولة أرادت نقض الحكم

السنوات في خدمة الوطن من خلال أعمالهم، ممكلا الوزارات بضرورة صرف المكافأة للمواطنين ولا تقوم برفع دعاوى مضادة لتوقيفها.

وأكد أن محكمة التمييز أصدرت مبدأ قضائيا حيث أن كثيرا من المواطنين تضرروا من عدم صدور الائحة التنفيذية لقانون التقاعد والمعاشات، وأنه بعد هذا الحكم فإن أي قضية تخص صرف مكافأة نهاية الخدمة ستكون وفقا للمبدأ القضائي الذي أصدرته محكمة التمييز. هذا وتعامل الكثير من المترددين مع القرار الذي أصدرته المحكمة أسس واتساقا بالحكم بصرف المكافأة، مؤكدا أن الكثير من المواطنين يتظنون صرف مكافأة التي توقفت نتيجة عدم صدور الائحة التنفيذية حتى الآن.

عن كل ما يزيد عن ذلك، وأنه يعتبر آخر راتب تقاضاه الموظف هو أساس المكافأة وحيث لم تصدر الائحة التنفيذية للمدنيين فإن ذلك لا يعنى حرمانهم من حقهم.

كما أكدت محكمة التمييز أيضا في أحكام مماثلة بأن عدم صدور الائحة التنفيذية ينفي أن يكون مورا لعدم الاستحقاق لمكافأة نهاية الخدمة حيث أن الاحالة إلى لائحة تنفيذية مجرد إجراء تنظيمي لتحديد القيود التنفيذية لصرف هذه المكافأة ويضحي عدم صدور الائحة التنفيذية لبيان شروط وقواعد وكيفية صرف هذه المكافأة غير مؤثر ولا يحول دون حصول العامل على المكافأة بحسبان أن عدم صدور الائحة التنفيذية يمكن تفسيره في صالح العامل. وقال قناوينون أن لجنة فض

تلك المادة وتأكيد أحقية الموظف المتقاعد في استحقاقه مكافأة نهاية الخدمة. وذلك فإن اللجنة تقرر قبول طلبات صرف مكافأة نهاية الخدمة عن المدة التي تزيد على عشرين عاما وفقا لما تحدده الائحة التنفيذية.

وأكدت اللجنة أنه لا يمنع من هذا القضاء ما دفعته به المتظلم ضدها من أن المادة من قانون الموارد البشرية الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 2009 حددت كيفية صرف مكافأة نهاية الخدمة حيث نصت على أنه يستحق الموظف القبطري الذي أمضى في خدمة الجهة الحكومية سنة على الأقل مكافأة نهاية الخدمة وتحسب شهرا على كل سنة إذا لم يتجاوز 5 أعوام وأرباب شهر ونصف عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وشهرين

التي تخصص للدفاع عن الوزارات والمؤسسات الحكومية برفع دعاوى لتوقيف حكم لجنة فض المنازعات بصرف المكافأة. وجاءت تحقيقات قرار لجنة فحص المنازعات والدائرة الإدارية التي رفضت الدعوى الالفة من هيئة قضايا الدولة وفقا للمبدأ الذي إرساه حكم محكمة التمييز سابقا في نفس القضايا المشابهة ووفقا لمبدأ اللجنة أيضا، حيث أكدت اللجنة أنه الفرع قانونا يستحق الموظف أو العامل الذي تزيد خدمته الفعلية عن 20 عاما مكافأة نهاية خدمة تتحملها جهة عمله، وما كان المشرع قد أصدر القانون رقم 18 لسنة 2009 بالغاء بعض القوانين وكذلك في بعض المواد الموجودة في قانون التقاعد وليس من بيننا المادة 23 مكررا، مما يؤكد حرص المشرع على الإبقاء على ما تضمنته

كتب - محمد أبو جبر

رفضت الدائرة الإدارية بالمحكمة الابتدائية، 82 دعوى مرفوعة من هيئة قضايا الدولة، ضد الموظفين القبطريين المطالبين بمكافأة نهاية الخدمة.

جاء ذلك الحكم بعد قيام العديد من الموظفين في الدولة الذي قضوا أكثر من 20 عاما في الجهاز الحكومي برفع دعاوى قضائية أمام لجنة فحص المنازعات الإدارية للحصول على مكافأة نهاية الخدمة ولم تقبل لجنة فحص المنازعات المواطنين حيث أقرت بأحقية حصولهم على مكافأة نهاية الخدمة، مما دفع بهيئة قضايا الدولة

نظامها معهد البحوث المسحية بجامعة قطر

ورشة حول اختيار العينة البحثية



الدوحة - الوطن

نظم معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية في جامعة قطر ورشة عمل حول اختيار العينة البحثية (مرحلة متقدمة) وذلك من العاشر وحتى الثالث عشر من شهر أكتوبر الجاري، وتهدف هذه الورشة إلى تعريف الباحثين بأسس وقواعد وطرق تحليل البيانات الواردة في عينات المسوحات البحثية الضخمة.

وقد استقبلت الورشة أكثر من 40 مشاركا من جامعة قطر ومؤسسات محلية وذلك بغرض إتاحة الفرص أمامهم لتبادل الآراء والأفكار والمعارف والخبرات فيما يتعلق بعمليات مسوحات العينات الضخمة.

وقد تضمنت أجندة الورشة وعرض تقديمي عن أسس اختيار العينة البحثية، حيث تحدث المحاضر عن طرق تحليل البيانات باستخدام نظامي تحليل البيانات SPSS وStat وذلك من خلال تقديم بعض الأمثلة من مسوحات تم توزيعها في جامعة قطر.

وأشار د. حسن السيد مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية

المسحية في جامعة قطر إلى أن تصميم المسوحات وكيفية تصميم المسح قد يؤثر على طريقة تحليل البيانات، كما تحدث المشاركون عن أهمية استخدام برمجيات إحصائية الخطى وتقدير التباين والاستناد، كما نوه د. السيد إلى أن هذه الخصائص يتم اختيارها باستخدام نظامي تحليل البيانات SPSS وStat وذلك من خلال فهم طبيعة الخصائص وكيف أنها تجعل من تحليل البيانات أمرا معقدا.

وأضاف د. السيد قائلا: «إن استضافة معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية البحثية لهذه الورشة يؤكد على أن

مبادرة «قطر تصنع الرؤية» تحتفل باليوم العالمي للبصر

الدوحة - الوطن

اصطلت مبادرة «قطر تصنع الرؤية» التي يدعمها صندوق قطر للتنمية، بفعاليات اليوم العالمي للبصر تحت عنوان «معاً أقوى» حيث نظمت الجهات الداعمة للمبادرة عددا من الفعاليات بهذه المناسبة.

الحالة الصحية لعيونهم، معربا عن السعادة لتضامن العديد من المنظمات والشركاء للاحتفال مع الصندوق على مدار الأسبوع.

في حين، قالت فلورانس برانتشو رئيسة قسم الشراكات في الشرق الأوسط لدى جمعية «أوريس» إن اليوم العالمي للبصر، وهو فرصة مثالية للاحتفال بالشراكة القوية، وذلك من خلال تعزيز الرعاية الصحية للعيون. مضيفه أنه «بدون الرعاية المبكرة يضر العديد من الأطفال عن التحلي عن تعلمهم مما يؤدي إلى عزلتهم في الحياة. وهنا يمكن الدور المهم لمبادرة قطر تصنع الرؤية، كمبادرة خيرية رائدة، وأمل أن يكون هذا الأسبوع مصدر إلهام لكثير من المنظمات لشركتنا في دعم عودة الأطفال إلى المدارس وتمكينهم من مستقبل أفضل لهم».

يذكر أن مبادرة قطر تصنع الرؤية، هي مبادرة انطلقت في عام 2015، بتبرع من صندوق قطر للتنمية قيمته 8 ملايين دولار أميركي، بهدف توفير 5.5 مليون فحص للعيون وعلاجها للأطفال في الهند وبنغلاديش خلال السنوات الأربع المقبلة، حيث يتم تنفيذ هذه المبادرة من قبل شركة سوف بوسون خدمات 11 مركزا متخصصا بالعيون في طب الأطفال في الهند و8 في بنغلاديش، كما ستقوم الجمعيات الخيرية الداعمة بفحص الأطفال في المدارس لتطوير نظارات لمن يعانون من مشاكل في البصر، بالإضافة لتوعية المجتمعات حول أعراض العمى وكيفية الاستجابة لها في حال المعاناة من الأعراض.

وذكر صندوق قطر للتنمية في بيان له الخميس أن الجهات الداعمة لمبادرة «قطر تصنع الرؤية» نظمت أنشطة متعددة وذلك بالتعاون مع مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا مثل تعصيب العينين، بالإضافة لتزيين الوعى وتشجيع الأفراد على فحص العين في الأماكن العامة والتجارية.

واختتمت الفعاليات بإقامة عشاء في القلعة، بفندق «أوريكسس روتانا» بهدف تمكين القضايا التحديكية على أن البحوث تتناول التحديات المعاصرة في قطر وخارجها. ويواصل المعهد أداء رسالته الرامية إلى تعزيز قدرات البحوث المجتمعية المبارة وتوفير بيانات دقيقة مبنية لإسهام في صياغة السياسات وتحديد الأولويات والتخطيط والبحث القائم على الأدلة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية».

المعهد يسير في إطار تحقيق أحد أهداف جامعة قطر الاستراتيجية وهو معالجة القضايا المعاصرة ذات التأثير على المجتمع مع التأكيد على أن البحوث تتناول التحديات المعاصرة في قطر وخارجها. ويواصل المعهد أداء رسالته الرامية إلى تعزيز قدرات البحوث المجتمعية المبارة وتوفير بيانات دقيقة مبنية لإسهام في صياغة السياسات وتحديد الأولويات والتخطيط والبحث القائم على الأدلة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية».